

تحاليل جسور

الفهرس		التقديم
ص.1	التقديم	دخلت تونس مع الثورة في عملية انتقال سياسي وهي تعيش بذلك و بدون أدنى شك مرحلة مفصلية من وجودها. وليست هي البلد الوحيد الذي يعيش تجربة كهذه والتي نعرف أنها فترة هشاشة كبيرة و في نفس الوقت فترة آمال كبيرة.
ص.2	في أسباب تدهور الثقة في اقتدار صاحب القرار في إدارة الأزمة الحالية	تخبرنا هذه التجارب الماضية أن انتقالا يدار بإحكام يمكن أن يؤدي إلى قفزة نوعية على كل المستويات (اقتصادي..اجتماعي..و ثقافي) وعلى العكس فإن الانتقال حين يدار بطريقة سيئة يمكن أن يؤدي إلى يأس الرأي العام مما يمكن أن يغذي انحرافا شعوبيا أو يثير عودة الاستبداد. إلا أن تونس تمرّ بمرحلة ترنح خطيرة ومستمرة فهي لا تتقدم بما فيه الكفاية مقارنة بطموحاتها وإمكاناتها. فالبلاد لم تتمكن بعد من التخلص من النماذج القديمة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى السياسي والحوكمة.
ص.3	في شروط استعادة الثقة الضامنة لنجاح إدارة الأزمة الحالية	ويوسع هذا الانسداد الفجوة الاجتماعية ويؤجج

- تناقض تصرفات كبار مسؤولي الدولة في ظهورهم العلني مع تصريحاتهم وقراراتهم الصارمة بخصوص التباعد الاجتماعي وغيره من الاحتياطات الصحية،
- تزايد الجدل على منصات التواصل الاجتماعي وفي الفضاء السمعي البصري حول التصريحات والمعلومات والمواقف التي يتخذها المسؤولون في إطار إدارة الأزمة،
ويعبر كلّ ذلك عن أحد أكبر مواطن ضعف الإدارة الحالية للأزمة والمتمثل في ضعف منسوب الثقة في الدولة وفي صاحب القرار وعموما في الآخر سواء كان عمومياً أو غير عمومي هيكلا أو جهازا أو مؤسسة أو شخصا.
ففقدان الثقة يعني أنّ المواطن لا يصدّق ما يقوله صاحب القرار ولا يطمئن كثيرا لقدرته على إيجاد الحلول المناسبة والتي تصبّ في مصلحة المواطنين ولا تحركها مصالح أخرى.
إنّ النجاح في إدارة هذه الأزمة يمرّ بالضرورة عبر كسب ثقة المواطنين باعتبارها إحدى شروط النجاح التي لا غنى عنها لكسب هذه المعركة.

تبيّن متابعة التفاعلات المختلفة مع إدارة أزمة كورونا في بلادنا بروز الظواهر التالية:
- عدم احترام جزء مهم من المواطنين لضوابط الحجر الصحي خاصة تلك المتصلة بالتباعد الاجتماعي مثل ملازمة البيوت وعدم الخروج، إحترام مسافة أمان عند التواصل مع الآخرين وغيرها من الاحتياطات الأخرى. وقد قوبل ذلك بتركيز تصريحات مسؤولين كبار في الدولة على انعكاسات ذلك على نجاح المجهود الوطني في محاربة الوباء مع استعمال عبارات التقريع والتأنيب وأحيانا اتهام غير الملتمزمين بغياب الحسّ الوطني مع تصاعد المطالبات باعتماد الحلول الزجرية للتصدي لهذه السلوكات الموصوفة بالمارقة والإجرامية،
- تواتر التصريحات والبيانات الصادرة عن الأطراف المتدخلة في إدارة الأزمة الحكومية منها وغير الحكومية كالجماعات المحليّة والهيكل والهيئات المستقلة والمنظمات الوطنيّة التي تظهر مع مرور الوقت تصاعد تباين المواقف والمقاربات وتباعدها بخصوص الحلول والأولويات بما قد يشكل عائقا جديا يعرقل المجهود الوطني المبذول لمعالجة الأزمة،

1) في أسباب تدهور الثقة في اقتدار صاحب القرار في إدارة الأزمة الحالية

الموضوع. بل يمكن القول أنّ إدارتها للمسألة كانت مشوبة بالتذبذب والتخبط.

تداخل فضاءات العلم والسياسة الذي يعمقه غياب التمييز بين التقدير السياسي والتأكيد العلمي، وبين الخطاب السياسي والخطاب العلمي. كما أن غياب الخطاب العلمي الحاسم والمستند إلى الحقيقة العلمية الثابتة يفتح الباب أمام كثير من مدعي العلم والخبرة لاحتلال الفضاء الاتصالي وزرع عدم الثقة في المقولات العلمية لدى الرأي العام.

إنّ أخطر ما في هذه الوضعيّة هو توصل هؤلاء ولاعتبارات مصلحة إلى تشكيل قوة ضاغطة على صاحب القرار تدفعه إلى اعتماد سياسات وقرارات لا تركز على المشروعية العلمية الحاسمة ويكون فشلها أقرب من نجاحها وتساهم في تعميق الأزمة.

وأخطر من كل ذلك أن يخرط العلماء أنفسهم و لنفس الاعتبارات المصلحية في حسابات السياسي فيغادرون فضاءهم ويخوضون في الفضاء السياسي بما يؤدي إلى الخلط بين الفضاءات والمهام. فتكون النتيجة تدهور الثقة في العلم والعلماء وفي السياسيين وتصبح الخرافة ملجأ الكثيرين. ويعتبر هذا التطور الأخير بالغ الخطورة لأن الخرافة قد تتحول إلى عامل يضعف قدرة الدولة على مواجهة التحدي الصحي والى مركب للتوظيف السياسي والاجتماعي بل إلى عامل هدم للتآزر الاجتماعي الذي يمثل حجر الأساس لقيام الدولة وتواصلها.

إن نجاح المجتمعات في مواجهة المخاطر المحدقة بها مرهون أساسا بانخراط المواطنين جدبا وطوعيا في الجهد الوطني والانخراط المواطني لا يضمه التخويف والتأنيب بل استعادة الثقة في النسيج الاجتماعي وفي مؤسسات الدولة. فإدارة الأزمات الطويلة والتي تتطلب التضحيات الكبيرة لا يكون بزور الخوف والاستبداد بالسلطة بل بتعزيز الثقة بين الحاكم والمحكوم وبين الأنا والآخر سواء كان حاكما أو عالما أو موظفا أو مواطنا أو غيره.

وتمثل الأزمة الحالية فرصة حقيقية وثمينة أمام منظومة الحكم التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة وأمام الطبقة السياسية عموما لإعادة بناء الثقة مع المواطنين. وهي في نفس الوقت اختبار حاسم لها قد تكون كلفته عالية إذا فشلت في استغلالها لدعم الوحدة وتظافر الجهود لمجابهة الخطر.

إن طبيعة الأزمة الحالية وخطورة تداعياتها تجعل من إدارتها العامل المحدد لمستقبل الطبقة السياسية الحالية. فالنجاح في كسب التحدي الصحي سيوفر لها زخما يساعدها على تحويل الأزمة إلى فرصة للتغيير المنشود لكل المنظومات المتداعية بما في ذلك منظومة الحوكمة كما سيمكنها من بناء رصيد جديد من المصادقية يبعد سيناريوهات التدهور والسقوط المدوي التي ستكون أقرب في صورة عدم النجاح.

*استنزاف رصيد الثقة في صاحب القرار الوطني :

- فالقيادة السياسية في مجملها لا تستند إلى رصيد ايجابي من الانجاز يضمن اطمئنان الناس وثقتهم فيها. ويضاف إلى ذلك تردي أداء الطبقة السياسية قبل الانتخابات وضعف استجابة الطبقة السياسية التي أفرزتها الانتخابات لانتظارات الناس وهو أمر ثابت من خلال استطلاعات الرأي المختلفة التي تبرز تفهقرا سريعا لمنسوب الرضاء على مختلف مكوناتها.

- تعدد وانتشار السلوكات الصادرة عن ممثلين للسلطة العموميّة (نواب، معتمدين، رؤساء بلديات، موظفين وأعاون أجهزة حاملة للسلاح...) المتسمة بالانتهازية وتوظيف الأزمة لتحقيق أغراض غير المصلحة العامة بما يبرز تداعي السلم القيمي للمنظومة العموميّة بل أكثر من ذلك تفتت مفهوم المرفق العام القائم في المقام الأول على تقديم الخدمة للآخرين.

*تداعيات تذبذب وتعثر إدارة الأزمة في الدول الأخرى :

- التأثيرات الناتجة عن معاناة الناس لسرعة تفشي الوباء حول العالم وعدم قدرة دول كبرى على التحكم في انتشاره والحد من آثاره السلبية مع ما يصاحب ذلك من توترات وفصائح تتعلق بإدارة الأزمة من قبل أصحاب القرار في تلك الدول.

- بروز توجه متصاعد في عديد الدول بما في ذلك الديمقراطيات الغربية العريقة نحو اعتماد معالجات تنبني على مقاربة زجرية تحدّ من الحقوق والحريات وتنحو نحو الاستبداد بالسلطة بتعلة أنّ مواجهة انتشار الفيروس هي حرب يجب الانتصار فيها مهما كان الثمن.

والحقيقة أن اعتماد الخطاب السياسي للمعجم الحربي بشكل واسع ودون حساب بحثا عن رسائل طمأنة بوجود قيادة للمعركة لها ما يكفي من القوة والحزم لتحقيق الانتصار قد يؤدي في أحيان عدة إلى نتائج عكسيّة خاصة مع مرور الوقت وتواصل انتشار الفيروس وحصده للضحايا. فيزيد الخوف من الفيروس وتزعزع الثقة في نوايا صاحب القرار السياسي خاصة مع التشديد في الإجراءات الزجرية المناهضة للحريات وانتهاج خطاب التخويف والتفريع والاتهام الذي ينتهجه بعض السياسيين ومن هم في موقع القرار تجاه بعض السلوكات والانفلاتات خلال فترة الحجر الصحي فيؤدي ذلك إلى بروز سلوكات تظهر التحدي وعدم المبالاة.

*تزعزع الثقة في العلماء :

- التجاذبات بين العلماء و التصريحات غير الدقيقة والتراجعات التي تتلوها، كل ذلك يؤدي إلى الخلط وعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين العلم القائم على المعرفة الدقيقة والحاسمة والاعتقاد الذي يركز على التخمين والترويج. والأخطر من كل ذلك هو تصريحات القائمين على الوضع الصحي من أصحاب الاختصاص الذين كثيرا ما يبدون مواقف حول جوانب فنية متصلة بمكافحة المرض ويدافعون بشراسة عن مقولات بتعلة أنها مرتكزة على حقائق علمية يتبين بعد مدة قصيرة خطؤها بما يؤكد أن لا احد بما في ذلك العلماء والمنظمات الدوليّة المتخصصة في الشأن الصحي تملك حقائق راسخة وثابتة حول

لمواجهته. أما إنعدام الثقة في دفع الأفراد إلى الانكماش والانعزال وعدم الانخراط في المجهود الوطني وهي عزلة تجعل منهم فريسة لكل المؤثرات والمنتبّات التي لا تعترف بالدولة وبمؤسساتها. إن كسر هذه الحلقة الانعزاليّة مرهون بدعم الانخراط الاجتماعي الذي يحتاج إلى مبادرات وسياسات إدماجية على نطاق واسع.

كما أنّ استعادة الثقة وتعزيزها بَيّوان مكامن صلابية المجتمع تجاه المخاطر والتحديات. وهذه المكامن هي التي يعول عليها إلى جانب استنهاض الهمم لدى أبناء الشعب حتى يكونوا قادرين على تقبل القرارات الصعبة والتضحية الجماعية ومتقبلين لها. إن إدارة الأزمة بالتخفيف يمكن أن تُؤتي أكلها على المدى القصير جدا. لكن ذلك لن يدوم خصوصا إذا كان الخطر ممتدا في الزمن ويحتاج إلى طول نفس

2) في شروط استعادة الثقة الضامنة لنجاح إدارة الأزمة الحاليّة

الانصات المنهجي. ولا شك أن بناء هذا المسار هو مسؤولية تقع على عاتق صاحب القرار.

-الشفافية: إن اطمئنان الجمهور إلى اقتدار القيادة على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب وحسن تقديرها للحاضر ولآفاق المستقبل يتطلب قول الحقيقة كاملة. فالمكاشفة الصريحة بالحقيقة تكاد تفوق أهميتها بالنسبة للجمهور للنتائج المحققة. ولا تقف الحقيقة عند الأرقام المتصلة بإحصاءات الحالات والمرضى والوفيات بل المصارحة بالتحديات والصعوبات والعوائق وكذلك بالأهداف والأولويات والقرارات والإمكانات. فالواضح من خلال التجارب المقارنة (الصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) أنّ الحقيقة لا بد أن تسطع في وقت ليس بالبعيد. وقد تكون تداعيات القرارات المتخذة كبيرة ويمكن أن تتسبب في أزمة أعمق من الأزمة الصحيّة. عندها لن يشفع لصاحب القرار إلا شفافيته في التعامل مع الناس.

-النزاهة ممثلي السلطة العموميّة بسلوكات مثاليّة: لقد بات من الثابت لدى الجميع أنّ الأزمة الحاليّة لن تمرّ دون ضحايا بشريّة. لذلك فإنّ مؤاخذه السلطة السياسيّة لن ترتكز في المقام الأوّل على المنطق الحسابي بالأرقام والإحصاءات وعدد الضحايا لكن على الاطمئنان إلى أنّ السلطة العموميّة استندت كل الجهود الممكنة لتقليل الضحايا ولفعل ما يجب فعله لحماية صحة المواطنين. إضافة إلى ذلك وباعتبار أنّ بلادنا تعاني تاريخيا من تنامي الفوارق الاجتماعيّة والجهويّة فإنّ اطمئنان "تونس الثانية" المهمّة إلى عدل السلطة العموميّة في توزيع الإمكانات والجهود بين الجهات والفئات تصبح مسألة بالغة الأهمية.

في نفس الاتجاه، يتوجّب على السُلط العموميّة أن تكون عادلة في توزيع عبء التضحيات المستوجبة لمواجهة الأزمة وتداعياتها. ويفترض هذا منها أن تطلب المستطاع وأن تكون طلباتها معقولة، منصفة وبعيدة عن الاعتباريّة.

إنّ اطمئنان الناس إلى عدالة القيادة يقتضي علاوة على ما سبق، اقتناعهم بأنّ تعاملها مع الجميع يكون في إطار علوية القانون. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا تبيّن لهم أنّ السياسات المعتمدة ومختلف القرارات المتخذة في إطار تنزيلها تهدف إلى الحفاظ على الدولة والمجتمع ولم تحركها مصالح فئويّة أو سياسيّة. فتجرّد أداء المسؤولين عن كل اندراج في أجدات حزبية أو شخصية هو عامل بالغ الأهمية يعزّز رمزيتهم التي تتطلب بالإضافة إلى ذلك تطابق أفعالهم مع أقوالهم وبشكل خاصّ مقولة إعلاء القانون على الجميع التي تقتضي أن يتصرّف القائمون على الدولة والمتصرّفون باسمها بشكل مثاليّ في ما يتعلق باحترام القانون وضمّان احترامه من قبل الجميع وإنفاذه عليهم على قدم المساواة دون التفات لأيّ اعتبار.

-استعادة الثقة في العلم والعلماء: يكون ذلك بالتمييز بين العلم القائم على المعرفة القاطعة والتخمين الذي يعتمد الافتراض أو الترجيح. ولتحقيق ذلك فإنّه من واجب كل الأطراف المتداخلة في عمليّة المصاحبة البيداغوجيّة للناس خلال الأزمة من السياسيين والإعلاميين ومكونات المجتمع المدني تكثيف الجهود من أجل اعلاء صوت الخطاب العلمي الحقيقي وتحقيق الفرز بينه وبين مجرد التخمين والافتراض.

إنّ ضمان اطمئنان الناس إلى صدقية المسؤولين ومصادقية أرقامهم وتقييماتهم وبالتالي التزامهم بالتعليمات والتوصيات الصادرة عن الجهات الرسميّة، يقتضي من هذه الأخيرة بذل جهد تواصلية وبيداغوجي في إطار سياسة تواصلية حرفية يتم فيها الاعتماد على العلماء من أصحاب الاختصاص في المجال واستبعاد من هم دونهم في مجال تخصصهم.

كما يفترض من العلماء سلوكا مثاليا بخصوص قول المعرفة العلميّة بتجرد من كلّ أنواع الحسابات والمصالح ودون خضوع لأي نوع من الضغوط. ويندرج هذا في إطار إعادة بناء العلاقة بين العلم والسياسة على قاعدة التمييز بين الفضاءات والتميز بين المهام.

أنّ دور العالم هو التصريح بالحقيقة العلميّة الدقيقة والقاطعة متجرّدا من كل حسابات أو ضغوطات. ولا تتوقف المعرفة العلميّة عند بيان المعلوم بل تمتد إلى التصريح بغير المعلوم أي المسائل التي لم يتوصل العلم إلى يقين قاطع بخصوصها. فالعالم لا يعوض السياسي في القرار إنّما هو من سينير الطريق للسياسي الذي تعود له سلطة القرار. فيتخذ قراره عن دراية بالمعلوم وبغير المعلوم. عندها يقدر ويتحمل مسؤوليته كاملة في رسم السياسات وضبط الأهداف والتوجهات والأولويات واتخاذ القرارات التي يراها مناسبة. ولضمان مشروعية علمية حقيقية لسياساته تعزز نجاعتها وفعاليتها فإنّه يتوجب على صاحب القرار أن يتعلم الإنصات إلى العلماء.

- إعادة تأهيل وظيفة الإنصات: تمثل هذه الأزمة فرصة للسياسي خاصّة إذا كان في موقع القرار لكي يعود إلى احد أساسيات ممارسة الحكم وهو تعلم الإنصات. فقد عرت هذه الأزمة كلّ النظم السياسيّة وخاصة الديمقراطيّة منها وبيّنت أنّ السياسي لم يعد ينصت إلى الحراك المجتمعي بل هو أسير ما تنتجه دائرة خبويّة ضيقة متكونة حول ما يسمى بمنظومة الحكم تمثل مصالح من لهم علاقة بدائرة الحكم. فهذا الأسلوب، مع افتراض حسن النوايا، لا يمكن صاحب القرار من الإحاطة بمختلف التعقيدات الداخليّة والخارجية للموضوع وبحول دون تكثيف بعض التجارب الخارجيّة مع السياق الداخلي للبلاد.

لذلك فإنّ استعادة الثقة تتطلب إعادة تأهيل وظيفة الإنصات بأن تصبح وظيفة منهجيّة تدرج في مسار التقرير كي تغذي بمختلف التعقيدات الداخليّة والخارجية التي أضحت تطبع الحياة العصرية من خلال